

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أود أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/2009/407) الموجهة إلى مجلس الأمن، التي أوصيت فيها بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأوضحت أنه بعد مرور ثلاث سنوات على اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فقد آن الأوان لتقييم القدرات التشغيلية للقوة وإجراء استعراض أشمل، يتضمن تقييمًا لفرقة العمل البحرية التابعة للقوة. وبموجب القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩) المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، جدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة مدتها سنة واحدة، وأشار إلى أن الاستعراض سيُجرى "في غضون الأشهر القادمة" ورحب "بتلقي استنتاجات استعراض القدرة التنفيذية للقوة في أقرب وقت ممكن".

وبناء على اقتراحي، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة في تقييم الفعالية التشغيلية للقوة، بما في ذلك هيكلها وأصولها ومتطلباتها، في البر والبحر. وقد اكتمل الآن هذا الاستعراض الفني المشترك الذي أجرته إدارة عمليات حفظ السلام والقوة. وهو بمثابة تفكير استشاري، الغرض منه ضمان أن يتم تخطيط أصول القوة ومواردها على نحو يُمكّنها من الوفاء بالمهام الموكلة إليها. وهو ليس استعراضًا لولاية القوة أو لقوامها المأذون به أو لقواعد الاشتباك الخاصة بها.

وينبغي أن يُنظر إلى هذا الاستعراض أيضًا في ضوء بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/24)، الذي شدد فيه المجلس على ضرورة القيام بصورة منتظمة بتقييم قوام عمليات حفظ السلام وولايتها وتركيباتها، بغرض إجراء التعديلات اللازمة، عند الاقتضاء، حسب التقدم المحرز أو تغير الظروف في الميدان.

** أُعيد إصدارها للمرة الثانية لأسباب فنية (٣ آذار/مارس ٢٠١٠).



وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، شرعت إدارة عمليات حفظ السلام وقوة الأمم المتحدة في عملية استعراض مؤلفة من مرحلتين. فقد أجرت القوة تحليلاً للوضع الراهن في منطقة عملياتها آخذة في الاعتبار المهام المنوطة بها والخبرة التي اكتسبتها منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ثم حددت بعد ذلك التعديلات التي يستحسن إدخالها مستقبلاً على هيكل القوة عند الضرورة، وذلك في مسعى لتكييف قدرة القوة التشغيلية مع التغيرات الحاصلة في البيئة التشغيلية منذ أواخر عام ٢٠٠٦. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، قدمت القوة إلى إدارة عمليات حفظ السلام استنتاجاتها الأولية وتوصياتها التمهيديّة.

وبموازاة ذلك، عقدت إدارة عمليات حفظ السلام في مقر الأمم المتحدة اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات في القوة (وفي هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة)، وأُطلعت أعضاء مجلس الأمن، على مستوى الخبراء (السياسيين والعسكريين)، على التقدم المحرز في عملية الاستعراض والاستنتاجات الأولية التي توصلت إليها القوة. وأُطلعت حكومتا لبنان وإسرائيل على عملية الاستعراض. وفي بيروت، عقدت القوة أيضاً اجتماعات تمهيدية مع البلدان المساهمة بقوات وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن. كما عُقدت اجتماعات منفصلة مع القوات المسلحة اللبنانية من جهة، ومع جيش الدفاع الإسرائيلي من جهة أخرى.

وخلال المرحلة الثانية من عملية الاستعراض، زارت بعثة من مقر الأمم المتحدة القوة في الفترة من ٦ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، لنجري معها تقييماً مشتركاً للاستنتاجات الأولية المنبثقة عن الاستعراض الذي أجرته القوة. واكتملت استنتاجات الاستعراض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ على نحو مشترك بين مقر الأمم المتحدة ورئيس البعثة وقائد القوة، الفريق كلاوديو غرادزيانو.

وأُطلعت إدارة عمليات حفظ السلام البلدان المساهمة بقوات وأعضاء المجلس على نتائج الاستعراض التقني المشترك بين الإدارة والقوة. ولا تستدعي الاستنتاجات التي توصل إليها إدخال تغييرات جذرية على القوة، أو البعثة بشكل أعم، أو إجراء تعديلات كبيرة على العدد الإجمالي للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين. غير أنه توصل إلى عدد من الاستنتاجات الرئيسية التي قد يكون لها تأثير على هيكل القوة وتركيباتها، والتنسيق داخل البعثة، والعلاقات مع الأطراف المعنية، وخاصة مع القوات المسلحة اللبنانية.

ومن بين الاستنتاجات التي أسفر عنها الاستعراض أنه أُحرز منذ اتخاذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقدّم كبير في تنفيذ المهام الموكلة إلى القوة. وما كان لهذا التقدم أن يُحرز لولا نشر عدد كبير من القوات والأعتدة البحرية، وهو ما تطلب موارد كبيرة والتزاماً حازماً من

جانب مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ولا تزال ولاية البعثة وقدراتها المتينة على أرض الواقع تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان.

وأكد هذا الاستعراض مجدداً الطابع الأساسي لوظيفة الاتصال والتنسيق التي تضطلع بها القوة، وبصفة خاصة الدور الحيوي للآلية الثلاثية. وفي هذا الصدد، يوصى عقب الاستعراض بتعزيز قدرات القوة في مجال الاتصال والتنسيق ليتسنى تعزيز عملها مع القوات المسلحة اللبنانية وجيش الدفاع الإسرائيلي، والتركيز على المشاريع الطويلة الأجل لبناء الثقة. ويجب أيضاً تطوير أنشطة الاتصال للمساعدة على تنفيذ الترتيبات المتفق عليها في إطار الآلية الثلاثية فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة على طول الخط الأزرق. كما أن إنشاء مكتب في تل أبيب، وهو الأمر الذي وافقت عليه حكومة إسرائيل في شباط/فبراير ٢٠٠٧، لا يزال يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للقوة.

ويُقترح في نتائج الاستعراض إدخال بعض التعديلات على هيكل القوة وأصولها ومتطلباتها، علماً بأن الهدف من ذلك هو تحسين قدرات القوة وفعاليتها التشغيلية داخل منطقة عملياتها. والقصد من ذلك هو إيجاد هيكل قوات ذي منحى عملي وقدرة على التحرك أكبر، بما في ذلك من خلال إيجاد قوات احتياطية يمكنها أن تتدخل في جميع أنحاء منطقة عمليات القوة. ويوصى أيضاً بتحسين قدرات القوة في مجال أنشطة الإعلام والتحقيقات التقنية وغيرها من المهارات الفنية المتخصصة.

وتعكس توصيات الاستعراض الأهمية المتزايدة لأنشطة القوة على طول الخط الأزرق، وهو ما يبرز أهمية الإسراع في وضع علامات مرئية للخط الأزرق وإنجاز مشروع طريق تقنية موازية للخط الأزرق من خلال إنشاء فرقة عمل معنية بالخط الأزرق. ومن شأن فرقة العمل هذه أن تمكن القوة من تعزيز فعاليتها التشغيلية، وأن تساعد كذلك على زيادة الثقة.

ولا تزال القوات المسلحة اللبنانية هي الشريك الرئيسي للقوة. وقد أبرز الاستعراض الحاجة إلى إضفاء الطابع الرسمي على آلية للتشاور الاستراتيجي المنتظم بين القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية، وذلك لإجراء تحليلات للقوات البرية والأعتدة البحرية، ووضع مجموعة من المقاييس المرجعية التي تعكس الترابط بين قدرات القوة ومسؤولياتها وقدرات القوات المسلحة اللبنانية ومسؤولياتها، وكذلك لأخذ الوضع الأمني في المنطقة في الاعتبار. ومن شأن هذه الآلية أن تساعد القوات المسلحة اللبنانية على تحديد احتياجاتها وقدراتها التشغيلية اللازمة لتنفيذ المهام الموكلة إليها. بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الحفاظ على الأمن على طول الحدود البحرية، وتيسير تولي القوات المسلحة اللبنانية بصورة تدريجية المسؤوليات الأمنية في منطقة عمليات القوة والمياه الإقليمية اللبنانية.

وأفصى الاستعراض إلى إجراء تقييم شامل لفرقة العمل البحرية التابعة للقوة. وبناء على طلب من حكومة لبنان، أُسند لفرقة العمل البحرية دور مزدوج حاسم - وهو مساعدة القوات البحرية اللبنانية على منع دخول الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة إلى لبنان عن طريق البحر بصورة غير قانونية من خلال تنفيذ عمليات الاعتراض وتوفير التدريب لأفراد القوات البحرية اللبنانية.

ويخلص الاستعراض إلى أن فرقة العمل البحرية لا تزال عنصراً أساسياً من عناصر القوة، وبناء عليه يوصى بإجراء تحليلات منتظمة للعلاقة بين الأعتدة البحرية والمهام التي يجب القيام بها، وهو ما يقتضي وضع مجموعة من المقاييس المرجعية التي تعكس الترابط بين قدرات القوة ومسؤولياتها وقدرات القوات المسلحة اللبنانية ومسؤولياتها.

وأود أنؤكد أن النشر الحالي لأفراد القوة وما زودت به من أصول وموارد لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى. فعلى الطرفين مسؤولية الاستفادة من الفرصة التي يتيحها وجود القوة، التي وفرت رادعاً قوياً لاستئناف الأعمال العدائية، وأرست أسساً يمكن أن تقوم عليها عملية تفضي إلى تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). لذا، فإن عدم إحراز تقدم في هذه العملية يهدد بنسف وقف الأعمال العدائية.

(توقيع) بان - كي مون